

تأثير مخاطر الأصول السامة على مؤشر جودة الموجودات للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م. د وسن يحيى احمد

قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

wasan_savini@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على الأصول السامة وبيان المخاطر التي تحدثها في المصارف العراقية الخاصة؛ وتأثير ذلك في مؤشرات السلامة المالية المصرفية ، ومدى الإفصاح والشفافية عن مخاطر تلك الأصول السامة من انخفاض قيمة موجوداتها والسياسات المستخدمة للحد من تلك المخاطر ، وقد اعتمد على (تقارير البنك المركزي العراقي في الاستقرار المالي) في الجانب العملي للحصول على النسب المالية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للتحقيق من وجود أصول سامة ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : وجود أصول سامة في المصارف العراقية الخاصة وبنسب عالية ومتزايدة بتقدم السنوات ، ان الأصول السامة (الائتمان المتعثرة أو الأصول منخفضة الجودة) تؤدي إلى تدهور جودة الموجودات في المصارف ، مما يضعف من استقرار النظام المالي ويزيد من المخاطر التي تواجهها المصارف، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها تحسين مؤشر جودة الموجودات في المصارف العراقية الخاصة بالحد من مخاطر الأصول السامة من خلال تحسين الحوكمة، إدارة المخاطر، وتنويع الاستثمارات، فضلاً عن التعاون مع الجهات الرقابية لتجنب تداعيات هذه المخاطر على النظام المصرفي ككل.

Abstract

The primary objective of this research is to pinpoint toxic assets in Iraqi private banks, elucidate the risks it pose, and assess their impact on banking financial safety indicators. Additionally, the study aimed to evaluate the level of disclosure and transparency regarding the risks associated with these assets, which arise from declines in asset value, and the policies employed to mitigate these risks. The research relied on the Central Bank of Iraq's financial

stability reports to obtain practical financial ratios and safety indicators, thereby verifying the presence of toxic assets. The findings of the study yielded several key conclusions, including the presence of toxic assets in Iraqi private banking at elevated and increasing rates over time. Furthermore, the study established that toxic assets, such as non-performing credits or low-quality assets, lead to deterioration in bank asset quality, which in turn undermines financial system stability and exacerbates the risks confronting banks. The research also proposed several recommendations, most notably the improvement of the asset quality index in Iraqi private banking by reducing toxic asset risks through enhanced governance, risk management, investment diversification, and collaboration with regulatory bodies to avoid the adverse repercussions of these risks on the broader banking system.

المقدمة

تعمدت الحكومات والبنوك العالمية وصندوق النقد الدولي والبنوك المركزية للبلدان إلى الحد من توسع الازمة الاسيوية سنة 1997-1998 ، والمحافظة على استقرار انظمتها المالية بعد الانهيار المالي ، فقد سعي صندوق النقد الدولي لايكاف الازمة والسيطرة على الانهيارات التي حصلت الا ان حادثة البيانات حالت دون ذلك، حيث كانت مخاطر الانظمة المالية للدول الاسيوية عالية جدا مثلا مخاطر القروض قصيرة الاجل الاجنبية ، ومن بين اسباب الازمة ، عدم توفر البيانات عن المراكز المالية والادارية والسيولة المالية ، فضلاً عن المخاطر الائتمانية ، مما جعل الوقوف بوجه الازمة صعب ، الامر الذي دعى صندوق النقد الدولي إلى اصدار مؤشرات السلامة المالية التي تكشف عن المركز المالي والاداري للمؤسسات المالية وبالتالي يقيس ضعف أو قوة مركز النظام المالي لمواجهة اي مخاطر محتملة لذا تعد مؤشرات السلامة المالية فاحصة للنظام أو المؤسسة ، وجرس انذار للمخاطر ، لذا أن مؤشرات السلامة المالية تعكس نسبة مخاطر الاصول السامة التي تحدثها المخاطر الائتمانية من خلال التعثر الائتماني وانخفاض جودة الموجودات في استقرار وسلامة المركز المالي للمصرف .

المحور الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً : منهجية البحث

1- مشكلة البحث

نظرا لسرعة التطورات الحاصلة ودخول العالم في نظام العولمة ، والتحرر المالي وانفتاح الانظمة المالية والتجارية على بعضها البعض من تداول وتجارة وتحويلات مالية وغيرها من التعاملات المالية ، أدى ذلك إلى زيادة المخاطر وتطورها وكذلك اضافة انواع جديدة من المخاطر ، الأمر الذي تطلب من الهيئات والبنوك المركزية زيادة الرقابة على مؤسساتها المالية لتجنب الازمات المالية ، والمخاطر المصرفية كما حدث في ازمة الرهن العقاري والتي يعبر عنها بأزمة ائتمان أو ازمة

سيولة ، التي كان من اهم مسبباتها هي الاصول السامة لذا ان مشكلة الدراسة تتلخص هل يوجد في المصارف العراقية اصول سامة وبنسب غير مقبولة وهل يتم الافصاح عن مخاطرها. وهل وجود سياسة واضحة لتجنبها أو تخفيضها؟ ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتي: -

1. هل يوجد اصول سامة في المصارف الخاصة العراقية ؟
2. ما اثر الاصول السامة المتمثلة بالتعثر الائتماني على مؤشر جودة الموجودات ؟
3. هل يتم الافصاح عن مخاطر الاصول السامة في المصارف العراقية الخاصة ؟

2 - أهداف البحث / يهدف البحث إلى:

1. تسليط الضوء على مصطلح الاصول السامة والكشف عن جذورها ، و التعرف على انواعها و مخاطرها .
2. تعريف السلامة المالية ، واهم المؤشرات التي تعتمد في قياس السلامة المالية للمصارف العراقية.
3. اختبار وجود الاصول السامة في المصارف الخاصة العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية .
4. بيان مخاطر الاصول السامة المتمثلة بالتعثر الائتماني على مؤشر جودة الموجودات .
5. تحديد مدى توافر الافصاح عن مخاطر الاصول السامة في المصارف الخاصة العراقية.

3- اهمية البحث

يعد القطاع المصرفي في أي بلد هو حجر الأساس للنظام المالي، وأي مخاطر قد تواجهه وتأثر على استقراره تنعكس في الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد. وقد واجه العراق تحديات اقتصادية متنوعة مثل انخفاض أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية وكل ذلك يتطلب استقرار مالي وتجنب أي ازمات مالية، لذا فان دراسة تأثير الأصول السامة تُسهم في الكشف عن الثغرات في السياسات الائتمانية وإدارة المخاطر مما تساعد المصارف العراقية على تحسين استراتيجياتها التشغيلية وتحقيق دورها الفعال في تمويل التنمية، وتطوير خطط وقائية لمواجهة الأزمات المستقبلية.

4- فرضيات البحث / تبني البحث على ثلاثة فرضيات رئيسية هي:

1. وجود اصول سامة في المصارف الخاصة العراقية .
2. هناك اثر للاصول السامة المتمثلة بالتعثر الائتماني على مؤشر جودة الموجودات .
3. تفصح المصارف العراقية الخاصة عن مخاطر الاصول السامة.

ثانيا : الدراسات السابقة

1- الدراسات العربية :

- (الباشا واخرون ، 2018) الابلاغ عن الاصول السامة وامكانية تداولها في الاسواق المالية

ناقش البحث مشكلة تأثير اظهار الاصول السامة ضمن مفردات الميزانية العمومية مما ينعكس سلبيا على تضليل الحسابات الختامية، اما هدف البحث التوصل إلى ايجاد افضل طريقة أو وسيلة لحل هذه المشكلة مع وجود هذه الاصول ، اما اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث بان هناك تضليل حول قيمة الاصول المالية الحقيقة لذلك تواجه المؤسسات المالية صعوبة في بيع هذا النوع من الاصول المالية لأنها تمثل هيكلية شديدة التعقيد من الائتمانات والسبب في ذلك طبيعة تكرار عملية التوريق لأكثر من مرة ، أما اهم التوصيات هي زيادة درجة الشفافية حول توريق الاصول المالية مع مستوى متقدم من التنظيم العلمي والرقابة الدقيقة والمستمرة على كافة الاجراءات المتعلقة بعملية تقييم الاصول المالية .

- (عنيزة ، 2019) القياس والافصاح عن مخاطر الاصول السامة لادوات الائتمان في القوائم المالية للمصارف العراقية تهدف الدراسة إلى توضيح المخاطر الناتجة عن استخدام الأصول السامة ومنها المخاطر الائتمانية ومحاولة قياس تلك المخاطر الناتجة من التعامل بادوات الائتمان وكيفية الافصاح عنها في القوائم المالية واستنتجت الدراسة ان المصارف العراقية لا تفصح عن طرق قياس المخاطر الائتمانية ونسبتها وقد أوصت الدراسة بتشجيع المصارف على الافصاح عن تلك المخاطر لاتخاذ الاجراءات الضرورية والسريعة لمواجهة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها .

2-الدراسات الاجنبية :-

- (House & Masatlioglu,2015) Managing markets for toxic assets

ادارة اسواق الاصول السامة

تقدم هذه الدراسة نمودجا لتعامل المصارف بالاصول السامة لجمع الاموال للاستثمار ، فمشكلة الدراسة كانت هل سوق الاصول السامة يوفر سيولة كافية لتمويل الاستثمارات ، توصلت الدراسة إلى ان اختيار الاصول السامة يولد ازمة كبيرة ولهذا فان سوق الاصول لا يوفر سيولة كافية ، وايضا افترضت الدراسة اذا كان زيادة الملكية وشراء الاصول يمكن ان يحسن نتائج السوق ، توصلت الدراسة بان قيمة الاستثمارات في المصارف قد تنخفض لانها تحصل على الاموال من بيع الاصول عالية الجودة باقل من قيمتها العادلة ، وكسياسة لزيادة الاستثمار اتضح ان زيادة الملكية لا يحسن السيولة النقدية وقد يؤدي إلى نتائج عكسية ، ربما يسمح للمصرف بتمويل الاستثمارات دون الحاجة إلى بيع الاصول عالية الجودة وان ضخ الاموال يؤدي إلى تقليل عدد الاصول عالية الجودة المتداولة ويسبب إلى التعاملات المصرفية .

- effect of toxic asset on financial performance of commercial banks in Nigeria (Ugwueze,2019)

تأثير الاصول السامة على جودة الاداء المالي للمصارف التجارية في نيجيريا

تهدف هذه الدراسة مواضيع محددة ومنها تقييم تأثير الديون المشكوك في تحصيلها على عائد الاصول وايضا تأثير القروض والسلف على عائد الاصول ، ودراسة تأثير الديون المشكوك في تحصيلها على العائد من الاصول . لقد استخدمت هذه الدراسة البيانات المالية من المصارف النيجيرية لمدة عشر سنوات ، وقد استنتجت الدراسة إلى ان هناك تزايد مستمرة في حجم الديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها من الودائع النقدية للمصارف بسبب انعدام المراجعة الدقيقة للاموال المقروضة ، مع الزيادة المستمرة في اسعار الفائدة وعدم وجود معرفة كافية لطالب القرض ، وسوء متابعة البنوك التجارية

للمقترضة وسوء ادارة سياسة الائتمان ، اما التوصيات فكانت بأن تحافظ البنوك التجارية على مستوى عالي من الزيادة في مخصصات الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها لتعويض اي نقص في سداد القروض وتحقيق اقصى قدر من الارباح ، وكذلك ان يكون للبنوك النيجيرية سياسة ائتمان واضحة تتضمن شروط واليات ومراقبة الائتمان، وكذلك توصلت الدراسة بان الديون المشكوك في تحصيلها ليس لها تاثير على عوائد على الاصول .

المبحث الثاني / الجانب النظري

مفهوم وانواع ومخاطر الاصول السامة

أولا : مفهوم الاصول السامة Concept toxic assets

ان مصطلح الاصول السامة شاع خلال الازمة المالية ما بين 2007 -2008 وهي يعني انخفاض قيمة الاصول بشكل كبير والتي لم يعد لها سوق للتداول أو سوق نشط ، أو يعبر عنها بالأصول التي لا تسترد قيمتها لحاملها عند البيع في سوق تسوده المخاطر، وعندما تتوقف اسواق الاصول السامة عن البيع توصف بالأصول المجمدة (Gu&other,2020) ، حيث ان مصطلح الاصول السامة لم يكن معرفا قبل الازمة المالية ، ولكن في فترة الازمة برزت عدة مصطلحات اهمها كان على لسان الخزانة الامريكي (Timothy Geithner) " ان امريكا تعهدت ان تظهر ميزانيات مصارفها من الاصول السامة Toxic assets " وكذلك في اطار اصلاح النظام المالي العالمي ، ليشمل جميع الاصول المجمدة أو غير القابلة للتداول (Wilson,2022) ، وليبيان مفهوم الاصول السامة بشكل ادق عرفه كل من (Gregoriou & Pascalau,2011) " بانه مصطلح غير تقني استخدام لتوصيف الاصول التي تجمدت قيمتها أو انخفاض نشاط تداولها بحيث لا توجد اسواق لتداولها " (Gregoriou&Pascalau,2011, 23) وعلى اساس ما سبق تعرف الباحثة مفهوم الاصول السامة بانها " بانها أصول عادية قبل ان تأخذ هذه الصفة ، واخذت صفتها من تعثرها أو انخفاض قيمتها وتداولها في سوق تسوده المخاطر ، وان انعدام تداولها في اي سوق تؤدي إلى تعرض الوحدات الاقتصادية المالكة لها لمخاطر التعثر المالي وبالتالي الافلاس "

ثانيا : انواع الاصول السامة Types of toxic (Gregoriou & Pascalau,2011) (House & Masatlioglu,2015)

- 1- التعثر الائتماني (Credit Stumbling) وهو عدم امكانية الزبون أو المؤسسة المقترضة من سداد التزاماتها المالية أو الوفاء بالموعد المحدد للسداد إلى المصارف التي تم الاقتراض منها، أو التي ينتج عنها التأخر في سداد الائتمان والفوائد جزئيا وتسمى التعثر الائتماني (أو عسر مالي مؤقت) ، أو ينعلم السداد كليا عن الائتمان والفوائد وتسمى الديون المعدومة (أو الافلاس) (الخفاجي وعباس ، 2020 ، 363) والتعثر الائتماني ينعكس سلبا على المصرف من حيث السيولة والربحية وكفاية راس المال ، ربما على الامد الطويل يتعرض المصرف إلى مخاطر الائتمان مما يؤدي إلى عسر المصرف ماليا ، أو افلاسه اذا ما ارتفعت نسبة التعثر بشكل كبير أو زادت عن نسبة الموجودة (Mendoza&R.Rivera,2017,p84) .
- 2- عقود الخيارات (Option Contracts) : وهي ادوات مالية حديثة ومشهورة في الاسواق المالية وتعد احدى مكونات المحافظ المالية الرئيسية ، ويعبر عنها الاقصاديون بانها انجح اداة في السوق حيث يتم التداول بها بشكل منتظم ، وجاءت

الحاجة لها في وقت تحددت فيها خيارات التداول وخاصة التي تخص المستقبل ، التي تنعدم فيها القيمة المادية في الوقت الحاضر والخوف من عقد التداول للمستقبل ، لذا اتاحت هذه الادوات خيارات متعددة في التداول حسب ما يحتاجه المتداولون أو الموردین لها وتنقسم عقود الخيارات إلى نوعين خيارات البيع وخيارات الشراء (متوالي، 2019 ، 8)

3- العقود الآجلة (Forward Contract) : هو اتفاق خاص بين طرفين يلزم كلا من المشتري والبائع بشراء أو عرض اصل معين بسعر محدد في وقت محدد مستقبلا ، وعادة ما تختلف الشروط الخاصة بين الطرفين من عقد إلى اخر ويتم ذلك خارج الاسواق المالية والهدف من تداولها التحوط من تقلبات اسعار السوق من خلال تثبيت سعر السلعة في العقد لفترة محددة، وقد عرفه صندوق النقد الدولي بانه اتفاق بين طرفين على تبادل اصل أو عملة سواء كان حقيقيا أو ماليا بكميات محددة وفي تاريخ محدد وبسعر متفق عليه مسبقا، وهذا النوع من العقود شائع جدا خاصة في مجال الطاقة والمعادن والوقود (عبدالستار ، 2016 ، 136).

4- العقود المستقبلية (Future Contracts): هو عقد مبني على تسليم اصل معين في تاريخ محدد ، حيث يتم دفع قيمة الاصل في الوقت المحدد للتسليم ، كما عرفت بانه من العقود النمطية لشراء أو بيع اصل أو موجود مالي بسعر يحدده سوق المال المنظم وقت ابرام العقد على ان يتم تسليمها في وقت محدد في المستقبل ، ومن صور العقود المستقبلية هي العقود الاجلة ، وله عدة انواع اهمها : عقود سعر الصرف المستقبلية ، مؤشرات الاسهم المستقبلية ، عقود معدلات الفائدة المستقبلية (الحمداني ، 2021 ، 124) .

5- المشتقات الهجينة (Hybrid derivatives) : نظرا لتعقيد احتياجات المتداولين والمستثمرين لم تعد الادوات المالية والعقود السابقة كافية للاستثمار والتداول ، ولهذا تم استحداث اداة هجينة سميت بالمشتقات الهجينة وهي مزيج لعدد من عقود المشتقات على نفس الاصل ، اي انها مضمنة اداة مالية لذا لا تعامل بشكل منفصل (مطر، 2009 ، 55)

6- المبادلات (Exchanges) : هي عقود نوعا ما مستقبلية ويتم تبادل العملة أو التدفقات النقدية في المستقبل وفقا لاتفاق معين (دلول ، 2014 ، 143)

ثالثا : مخاطر الاصول السامة Risks of Toxic assets

1- المخاطر المالية: تنشأ المخاطر في الاصول السامة نتيجة الانخفاض المفاجئ بأسعارها مما يعرضها إلى احتمال خسارة مالية في الاسواق المالية تنسم بتأثيراتها المباشرة والفورية على الالتزامات واصول المصارف اي انها ترتبط ارتباطا مباشرا بالقسم المالي المصرفي، ومن انواع تلك المخاطر هي : (Butera,2016, 47)

أ- مخاطر السيولة: تشير إلى عدم امكانية المصرف على توفير سيولة لسداد التزاماته القصيرة والعاجلة أو الاستثمار والاستمرارية في الظروف العادية، وكذلك مواجهة السحوبات من الودائع.

ب- المخاطر السوقية : وهي مخاطر تنشأ جراء التغيرات العكسية (تقلبات الاسعار) الحاصلة في السوق التي تؤثر على قيمة الاصل السوقية أو احدى الادوات المالية ، وامثلتها تداول الاسهم ، واسعار العملات .

2- المخاطر الائتمانية : هي المخاطر التي تنشأ بعدم قدرة المقترض على السداد في الموعد المحدد للقرض أو فوائده أو كلاهما والتي تسمى بمخاطر التعثر الائتماني وهذا في حالة تعثر جزء من الائتمان ، والديون المعدومة في حالة انعدام السداد نهائيا ، والتي تنعكس سلبا على ربحية البنك وسيولته .

- 3- المخاطر القانونية: وهي المخاطر الناجمة عن الاخفاق في تنفيذ بنود العقد أو اتفاقية، وذلك بسبب اما اركان العقد أو الاجراءات، أو ان اعمال الموظفين التابعين للمصرف ثبت بانها غير قانونية وبالتالي سيتعرض المصرف إلى مسائلة قانونية ويتم بموجبها دفع غرامات كبيرة (عنيرة والجناي، 2019 ،)
- 4- المخاطر التشغيلية : وهي المخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية للمصرف من عدم توثيق العمليات بشكل كامل أو تحديث الانظمة والاعتماد على انظمة قديمة وغير مناسبة ، أو مسببات من احداث البيئة الخارجية مثل الكوارث والتغيرات الاقتصادية ، حيث كان سابقا جل اهتمام الباحثين بالمخاطر السوقية والائتمانية ، الا ان لجنة بازل في السنوات الاخيرة اكدت بمنشوراتها الاخيرة على الادارة الحقيقية للمخاطر التشغيلية والتي تعد ادارة مهمة من خلالها يدير الموظفين القروض والمشتقات المالية (Gadzo&others,2019) .

مفهوم السلامة المالية ومؤشراتها

أولا : مفهوم السلامة المالية : Financial Soundness Concept

ان مفهوم السلامة المالية يختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والكتاب فمنهم من يراها ، بانها عملية معالجة دقيقة لعمليات وانشطة المصرف من خلال تتبع المخاطر ، هذا ما اشار اليه (Mishkin & Eakins,2000,p523) حيث يهتم هذا المفهوم بادارة المخاطر ، كما عرف (Financial Stability Review) بانه النظام المسؤول عن استقرار النظام المالي بهدف تحديد موطن الضعف والمخاطر والازمات في اي فترة مالية (الامام ، 2010 ، ص9) يركز التعريف على اهمية الوصول إلى استقرار النظام المالي من خلال الوظيفة التي تؤديها الجهات الرقابية . اما البعض الاخر فقد عرف السلامة المالية بانها قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الازمات واستيعاب الصدمات مع تميزها بقابليتها على القياس لكونها عنصر اساسي للاستقرار المالي (الامام، 2010، 76) ، تعرف الباحثة السلامة المالية على انها المتابعة المستمرة لانشطة وعمليات المصرف لمعالجة حالات الضعف أو المخاطر أو الازمات التي تهدد استقرار النظام المالي من خلال تطبيق المعايير والرقابة عليها . ولتجنب المخاطر والازمات المالية التي تصيب المؤسسات المالية والنظام المالي بدأت المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي بالعمل على اشتقاق مؤشرات السلامة المالية لتكون جرس انذار مبكر لتقويم النظام المالي وقد تم وضع مجموعة من المؤشرات التي سميت بمؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators)

ثانيا : مفهوم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي Financial Soundness Indicators concept

لقد عرفها البنك المركزي العراقي بانها " مجموعة من المؤشرات التي تقيس الاداء المالي للانظمة والمؤسسات المالية والقطاعات غير المالية وتعد جرس انذار مبكر عن المخاطر أو الازمات التي تواجه الانظمة والمؤسسات المالية ومدى امكانية مواجهة هذه المخاطر وتجنبها (البنك المركزي العراقي ، 2019) ، حيث اصدر صندوق النقد العربي دليل خاص بمؤشرات السلامة المالية ووضع تعريف ووصف للمؤشرات بشكلها العام الصادر من صندوق النقد الدولي " بانها مجموعة المؤشرات التي تعكس بيانات احصائية للانظمة المالية والاقتصادية وتعبّر عن مدى ضعف وقوة النظام المالي والاقتصادي وكذلك يقيس مدى قوة وضعف المؤسسات المالية والقطاعات غير المالية لبيان مدى تعرض هذه الانظمة للمخاطر ومقياس التعافي المرحلي للانظمة والمؤسسات المالية " (صندوق النقد العربي ، 2017) ، وقد اصدر صندوق النقد الدولي ست

مؤشرات اساسية للقطاع المالي لعام 2019 (كفاية راس المال ، السيولة ، جودة الاصول ، الربحية ، الادارة ، حساسية السوق) (عبيد واخرون ، 2023 ، 22)

ثالثا : مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي Financial Soundness Indicators For banking sector

تم اعتماد اهم المؤشرات الاساسية التي تخص المؤسسات المالية للقطاع المصرفي من قبل صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والمتمثلة بست مؤشرات واسعة الانتشار دوليا تغطي الجوانب المتنوعة ذات الصلة بالمخاطرة كالاتي :

(Santoso & Batunanggar,2007, 12), (International monetary fund ,2007), Hirtle &

(Lopez,1999, 6):-

1- مؤشر كفاية راس المال capital adequacy يعد من اهم المؤشرات التي تحمي المصارف من المخاطر المالية وغير المالية وخط الصد الأول للالتزامات والمخاطر، حيث يعبر كفاية راس المال عن قدرة المصرف على تحقيق السلامة والاستقراره المالي، وتمثل كفاية راس المال في راس المال المتوقع للحفاظ على التوازن مع المخاطر التي يتعرض لها المصارف، ومن أمثلة تلك المخاطر المالية التي تواجه القطاع المصرفي مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. (طلفاح ، 2005 ، 9) .فقد حدد البنك المركزي العراقي الحد الأدنى نسبة كفاية راس المال ب (12%) للحد من المخاطر الائتمانية في النظام المصرفي بعد ان كانت النسبة وفق معيار لجنة بازل2 البالغة (8%) وذلك لتعرض القطاع إلى مخاطر كبيرة (البنك المركزي العراقي ، 2016 ، 37) .ومن المؤشرات الرياضية التي تقيس مدى كفاية راس المال من الودائع وتوفر درجة متانة المؤسسات المالية على تحمل الصدمات لميزانيتها

2- مؤشر السيولة Liquidity : وهي قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته النقدية السريعة وعلى مواجهة حالات السحب النقدي للمودعين وعلى تمويل استثمارته القصيرة الاجل من الائتمان وعلى استقبال المقترضين ، فقد يواجه المصرف مخاطر السيولة عندما يكون لديه صعوبة في بيع موجوداتها الذي ينعكس سلبا على استثمارات المصرف قصيرة الاجل وانعدام ثقة المودعين لعدم توفر موجودات سريعة التحويل إلى سيولة نقدية وبدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير أو السحب المفاجئ ، هناك مؤشرات رياضية منها يمكن استخدامها لمعرفة السيولة المتوقعة وغير المتوقعة من النقد ومنها لمعرفة عدم تطابق سيولة الموجودات مع المطلوبات ومنها لمعرفة تأثير الموجودات إلى اجمالي الودائع وهي (عبيد واخرون ، 2023 ، 26) :

- تغطية السيولة - الموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة الاجل

-نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات - الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع

- الائتمان النقدي إلى اجمالي الودائع

3- مؤشر جودة الموجودات Assets quality : تتمثل قوة المصرف المالية في جودة الاصول التي تمتلكها ، وتستخدم جودة الاصول كمعيار لتحديد نسبة الاصول المتعثرة إلى اجمالي الاصول ، وان انخفاض جودة الاصول يؤدي إلى تآكل راس المال وزيادة مخاطر الائتمان وراس المال ، تعد عملية تقييم ومراجعة جودة الموجودات امرا بالغ الاهمية نظرا لارتباطها المباشر بالمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها القروض نتيجة الائتمان ، لذلك يتوجب تقييم ومراجعة نسب المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب حالات الائتمان ، فالمصارف التي تمتلك ادارة كفوءة في مراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بأصولها ، تتمكن

من ادارة استثماراتها بشكل جيد بعيد عن المخاطر مما يولد ربحية عالية (Aspal & eal ,2019,P170) . ويمكن قياس جودة الاصول وفقا لمعادلاتين :

- التعثر الائتماني إلى الائتمان النقدي

- التعثر الائتماني إلى راس المال

- التعثر الائتماني إلى اجمالي الموجودات

4- مؤشر الربحية Profitability : - ان مؤشر الربحية له اهمية كبيرة للمصرف لكونها تعكس قدرته على توليد الدخل من أنشطة المصرف المختلفة ، ولتحديد الربحية يتم استخدام نسبة الدخل إلى اجمالي الاصول أو إلى حق الملكية ، فكلما ارتفعت النسبة ارتفع قدرة المصرف على مجابهة المخاطر وتحقيق السلامة المالية والعكس صحيح . ويتم حسابة بقسمة الدخل على اجمالي الاصول أو إلى حق الملكية. وقد تفرض المؤسسات المالية رسوم على الدخل لتوليد إيرادات ولضمان السيولة في حالة التأخر عن سداد الائتمان . ومن جهة أخرى فان الربحية امرا ضروريا لبقاء واستمرار وتطور المصارف . (DeYoung& Roland,2001 p54) ومن مؤشرات الربحية هي :

- نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات

- نسبة العائد إلى حق الملكية

5- مؤشر كفاءة الادارة Management Efficiency : يتحدد اداء اي مؤسسة مالية من خلال كفاءة ادارتها ، يعبر هذا المؤشر عن ادارة عمليات المصرف من مراقبة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف هذا من جانب ، وعن ادارة الأنشطة والاستثمارات ووضع الخطط الاستراتيجية للبقاء والاستجابة للبيئة الديناميكية والتقدم من جانب آخر، حيث تقيم الادارة بشكلها العام ، فربما تتفوق أو تبذل الادارة في ادارة جانب معين من انشطتها ، ولكن قد تخفق في جانب اخر وهذا ما يعرض المصرف أو اي وحدة اقتصادية ككل للخطر (Nazir,2010,p41) .

6-مؤشر حساسية السوق Market sensitivity: وهو مؤشر يقيس المخاطر التي تتولد من تقلبات اسعار الفائدة والتدفقات النقدية والقيمة العادلة والتي سببها تقلبات السوق، حيث ان هذا المؤشر له ارتباط مباشر بالسيولة، حيث يقيس خطر السيولة المرتبط بمخاطر السوق ويعكس اداء المصرف في ذلك، ويعطي اشارة إلى الادارة عن اداء المصرف (مكطوف وسرى، 2020، ص191)

المبحث الثالث / الجانب العملي

الاصول السامة في المصارف الخاصة العراقية

ان مؤشرات السلامة المالية لها اثر كبير في التحقق من وجود اصول سامة ويعد الائتمان الجزء الاكبر من استثمارات المصارف، فضلاً عن الاستثمارات اخرى ، ولكن في القطاع المالي المصرفي العراقي الخاص ، اعتمدت اغلب المصارف الخاصة بنسبة كبيرة جدا على الائتمان فقط ، لذلك ستمثل الاصول السامة في هذه المصارف بالقروض المتعثرة لما لهذه القروض من اهمية على المصرف من تجميد راس ماله لدى المقترضين ، والمخاطر التي تنعكس على السيولة والربحية والاداء المالي للمصرف كلما ارتفعت نسبة تعثر القروض ، تم الاستعانة بالجدول رقم (1) مع الشكل (1) لاثبات أو نفي

فرضيات البحث ولقياس وتوصيف البيانات المالية تم الاستعانة بتقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي العراقي لاستنباط وجود الاصول السامة في المصارف العراقية الخاصة ولل سنوات 2019 ، 2020 ، 2021

فرضية البحث الأولى ((وجود اصول سامة في المصارف الخاصة العراقية))

فرضية البحث الثانية ((هناك اثر للاصول السامة المتمثلة بالتعثر الائتماني على مؤشر جودة الموجودات))

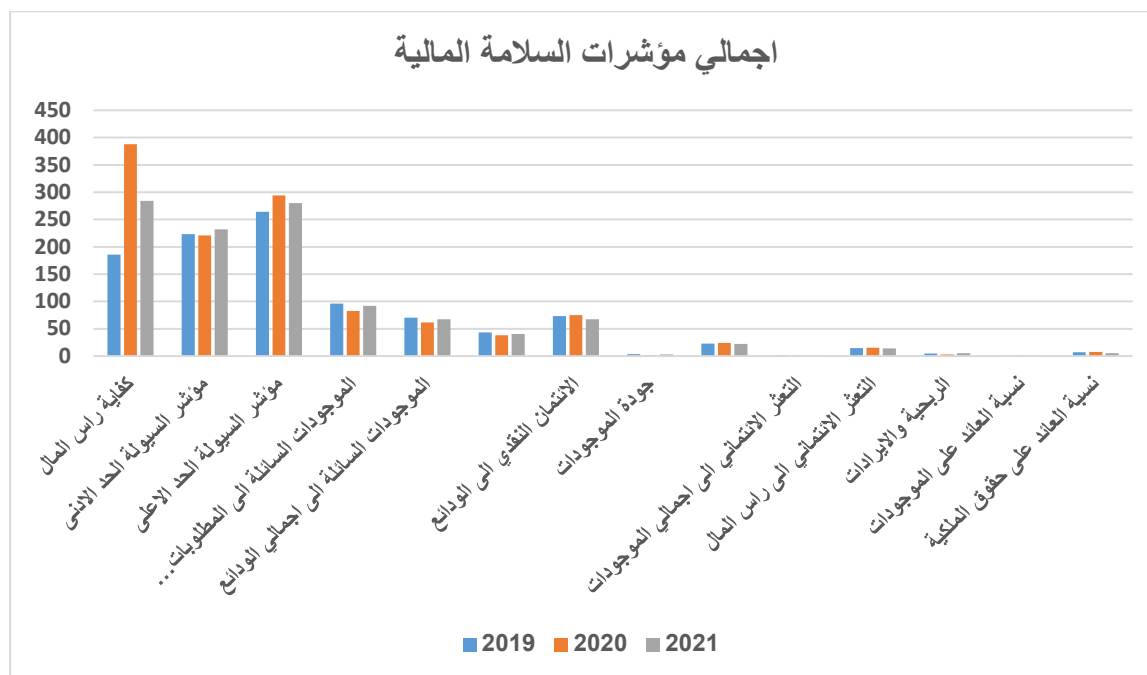
جدول (1) اجمالي المؤشرات

	المؤشر	2019	2020	2021
1	كفاية راس المال	186	388	284
2	تغطية السيولة	من الادنى إلى الاعلى 264 - 223	من الادنى إلى الاعلى 294 - 221	من الادنى إلى الاعلى 280-232
	مؤشر السيولة	الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل 96,1	82,70	92,05
		الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع 70,1	61,73	67,41
		الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات 43,2	37,86	40,62
		الائتمان النقدي إلى الودائع 73	74,75	67,6
3	جودة الموجودات	التعثر الائتماني إلى اجمالي الائتمان النقدي 23	24	22
		التعثر الائتماني إلى اجمالي الموجودات 1,18	1,38	1,33
		التعثر الائتماني إلى راس المال 14,8	15,1	14
4	الربحية	نسبة العائد على الموجودات 0,81	0,90	0,57

5,15	7,33	6,96	نسبة العائد على حقوق الملكية	والايرادات
------	------	------	------------------------------	------------

من اعداد الباحثة بالاعتماد على الاستقرار المالي والنقدي

والشكل (1) يوضح اجمالي المؤشرات :

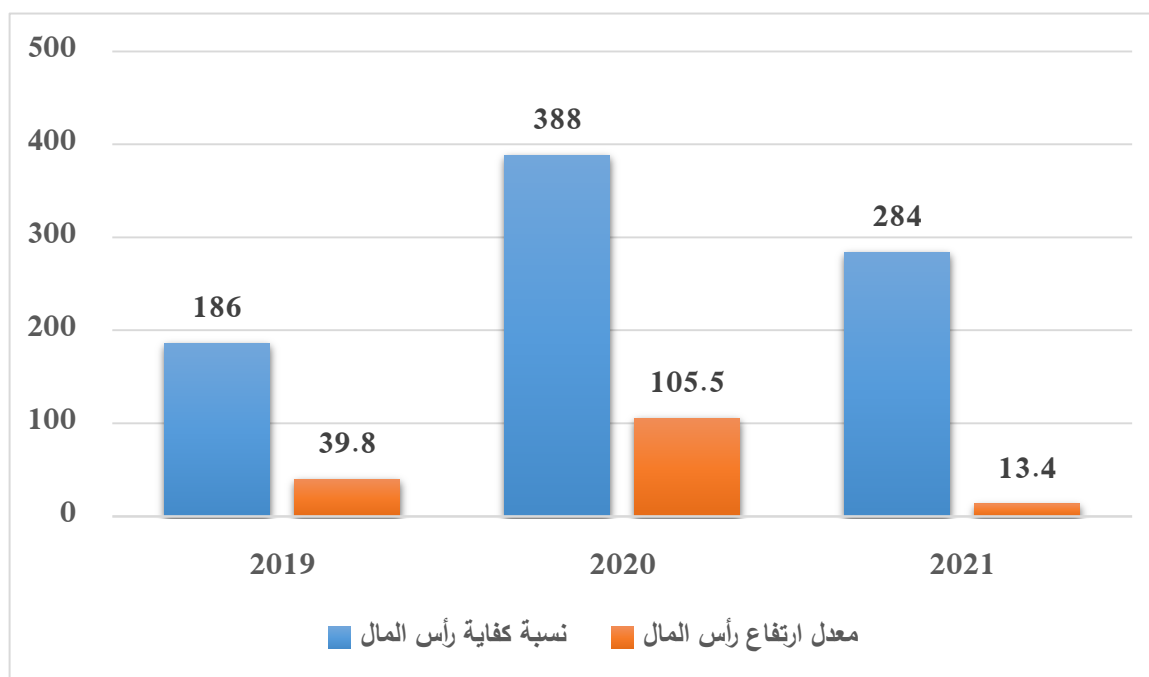


من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

وفيما يلي توضيح تلك المؤشرات لاثبات الفرضية الأولى باستخدام المؤشر الأول والثاني

أولاً / مؤشر كفاية رأس المال : يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات وخط الصد الأول لحماية المصارف من المخاطر والازمات والاعسار المالي ، ويشير تقرير الاستقرار النقدي للسنوات (2019 ، 2020 ، 2021) وحسب ما موضح في الشكل (2) إلى تذبذب في تلك النسب ، على الرغم من تجاوز النسبة المحددة لهم من رأس المال بحسب معيار بازل البالغة 8 % وكذلك البنك المركزي العراقي 12% ، فنجدها كانت (186 ، 388 ، 284) على التوالي ، حيث انخفضت نسبة رأس المال (186) عام 2019 ونتيجة ارتفاع كبير في قيمة الموجودات المرجحة للمخاطر في المصارف الخاصة وبمعدل (39,8) وتفسير ذلك لانخفاض في قيمة موجودات المصرف ولوجود اصول سامة .اما عام 2020 فقد شهدت ارتفاع في رأس المال (388) مقارنة بالسنة السابقة وبمعدل (105,5) ليعكس انخفاض كبير في المخاطر التي تواجه المصارف والنتائج عن ارتفاع قليل في قيمة موجودات المصرف ، ثم عادة تلك النسبة إلى الانخفاض عام 2021 (284) مقارنة بالسنة السابقة ، فعلى الرغم من زيادة رأس المال من (12,6) ترليون إلى (13,4) ترليون فانها تشهد ارتفاع قليل في قيمة الموجودات المرجحة للمخاطر ويرجع ذلك إلى تحول الموجودات إلى اصول سامة .

الشكل رقم (2) يوضح مؤشر كفاية رأس المال



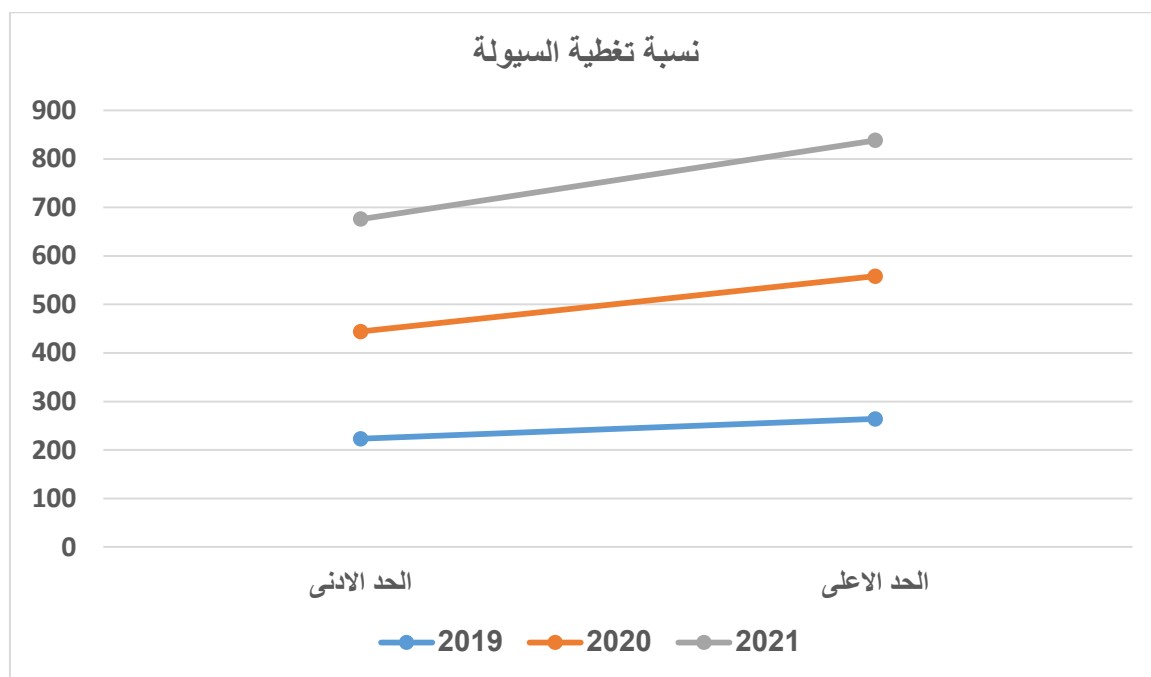
من

اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

ثانيا / مؤشر السيولة: لقد اختارت الباحثة هذا المؤشر لاثبات الفرضية الأولى ويتضمن :-

1-نسبة تغطية السيولة / يتطلب هذا المؤشر من المصارف الاحتفاظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة لمواجهة حالات السحب والالتزامات الطارئة حيث حدد البنك المركزي نسبة لتغطية السيولة بدءا من عام 2017 بنسبة 80% ثم اخذت النسبة بالتزايد لتصل إلى 100% ونجد من تقرير الاستقرار النقدي بان النسبة في كل السنوات شهدت زيادة عن 100% كما موضح في الشكل (3) وبنسب متفاوتة ففي عام 2021 تراوحت بين ادنى نسبة 235 و اعلى نسبة 280 ، وايضا عام 2020 تراوحت قيمتها بين ادنى 221 و اعلى نسبة 294 ، اما عام 2019 شهدت ادنى معدل 223 و اعلى معدل 264 ، وذلك لتذبذب في معدلات النمو بين الموجب والسالب ويرجع السبب في ذلك إلى تغير في قيمة الموجودات السائلة وتحولها إلى اصول سامة .

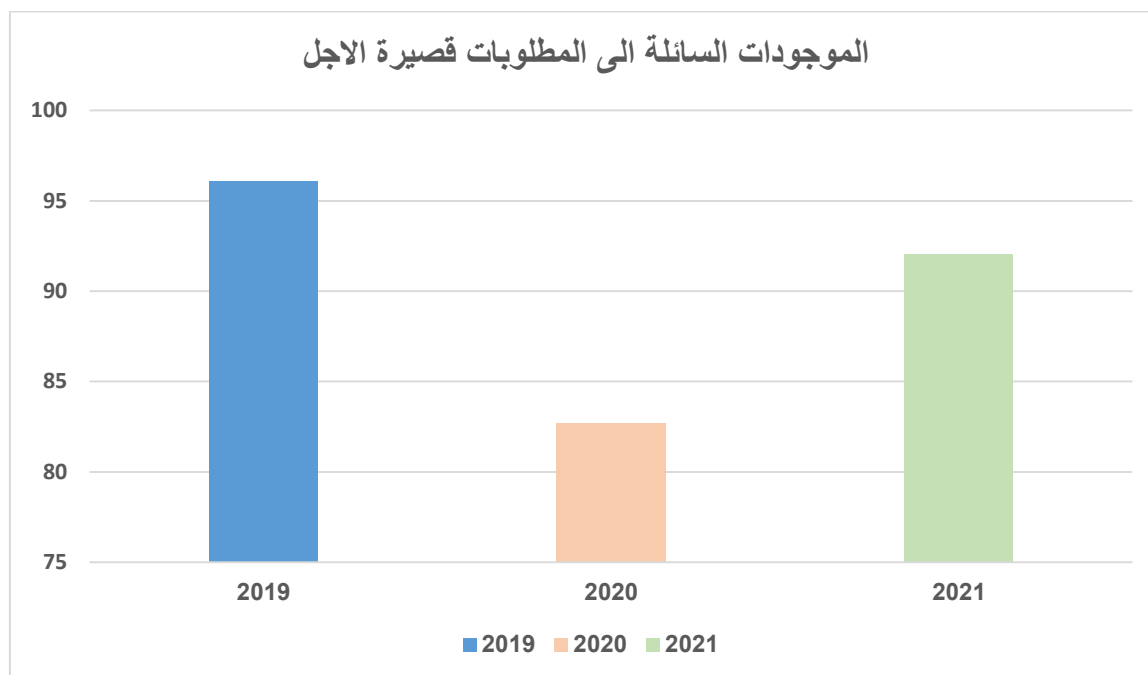
والشكل (3) مؤشر نسبة تغطية السيولة



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

2-الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل / تشير إلى قدرة المصرف بالاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة سحبات المودعين وتقديم القروض فضلا عن قدرة المصارف في الايفاء بالتزاماته ، ايضا هناك تذبذب في المؤشر حيث ترتفع النسبة عام 2019 إلى (96٠1) ثم تنخفض النسبة عام 2020 إلى (82) ثم تعاود الارتفاع إلى (92٠015) عام 2021 ، كما موضح في الشكل (4) وتفسير ذلك بان الارتفاع تعني ان الموجودات السائلة تغطي المطلوبات قصيرة الاجل وبالعكس الانخفاض يعني ان الموجودات السائلة لا تغطي المطلوبات قصيرة الاجل ، ويرجع السبب في انخفاض قيمة الموجودات قصيرة الاجل إلى وجود اصول سامة .

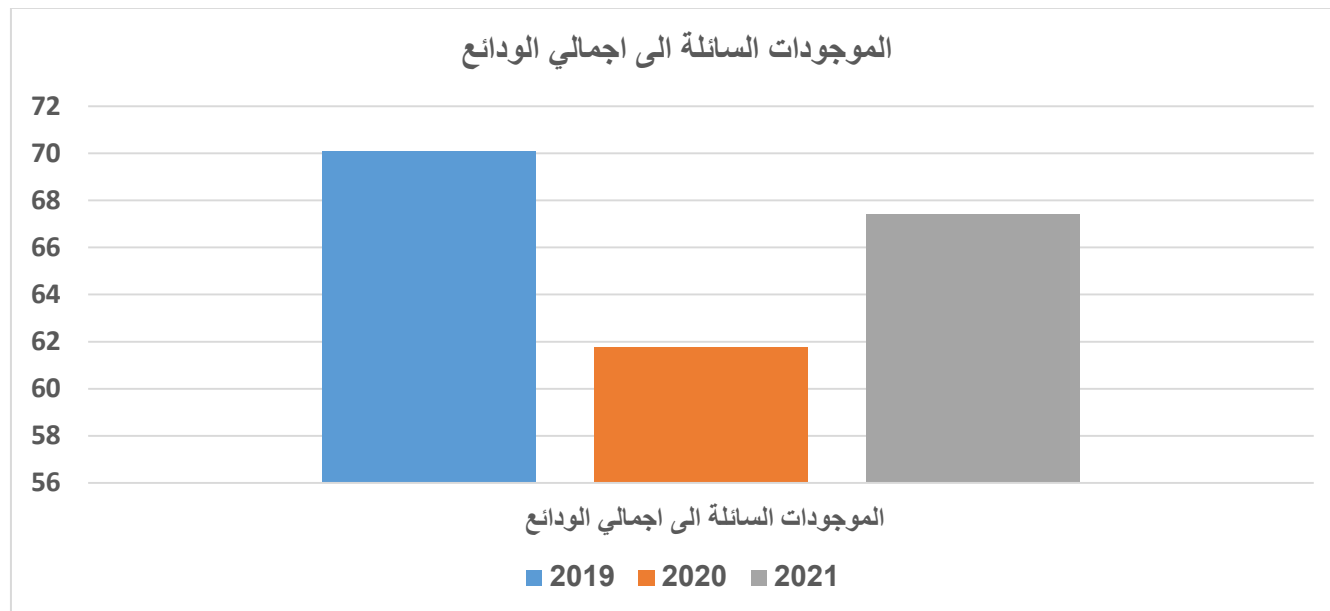
والشكل (4) مؤشر الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الاجل:



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

3-الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع / يوضح هذا المؤشر عن قدرة المصرف في الاحتفاظ بالموجودات السائلة مثلاً (نقد في المصرف ونقد في الصندوق) حيث يشير تقرير الاستقرار النقدي إلى النسب في السنوات الثلاثة وهي (70،1 ، 61،73 ، 67،41) على التوالي ، كما موضح في الشكل (5) حيث نجد تقارب في النسب بين السنوات الثلاثة ، وهذه النسب من الموجودات السائلة تحمي المصارف من المخاطر الافلاس المالي ، وهناك علاقة عكسية بين الربحية والسيولة لانه زيادة السيولة تؤدي إلى انخفاض الربحية وذلك لعدم استثمار الاموال السائلة لتحقيق الربحية ، فمثلا الارتفاع الحاصل في الودائع بمعدل (6،7) يقابلها انخفاض في الموجودات السائلة البالغ (1،5) لعام 2019 . مما يعني هناك تذبذب في تحصيل الودائع .

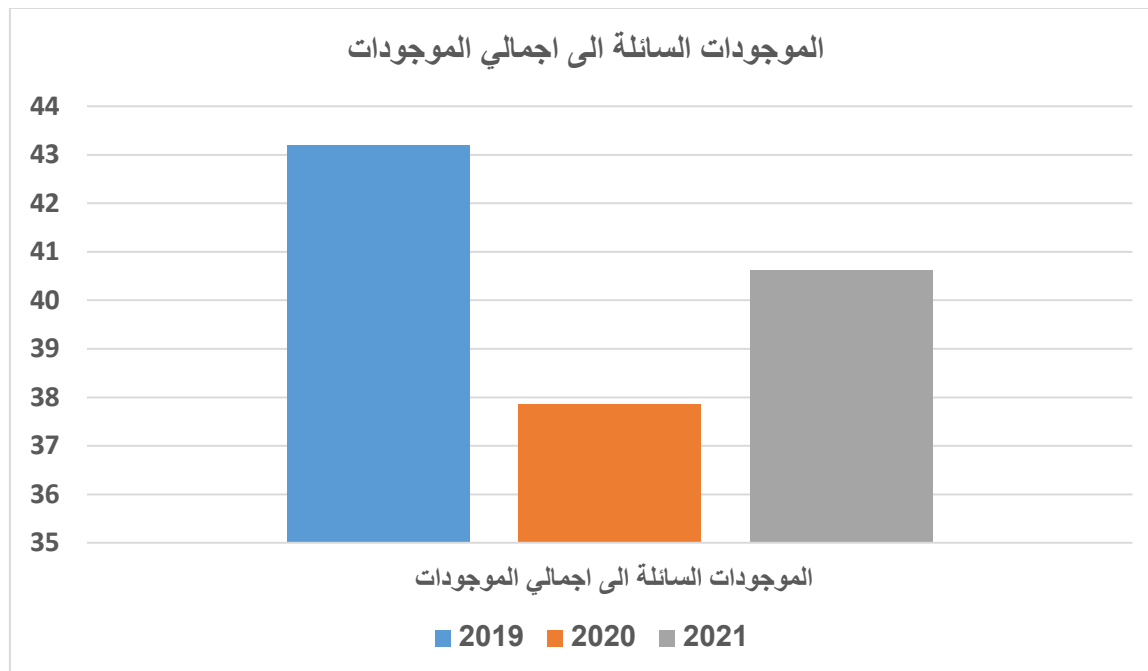
والشكل (5) يوضح المؤشر الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع:



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

4-الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات / يوضح هذا المؤشر عن مدى احتفاظ المصرف باصول تامة السيولة لمواجهة سحبوات المودعين إلى إجمالي الموجودات فالنسب للسنوات الثلاثة كانت على التوالي (43،27 ، 37،86 ، 40،62) نلاحظ ان هذا النسب منخفضة وقريبة من بعض ويعود ذلك لارتفاع في إجمالي الموجودات مقارنة بمعدل الموجودات السائلة السالب، فمثلا هناك ارتفاع في معدل نمو إجمالي الموجودات عام 2019 (8،2) وانخفاض في معدل نمو الموجودات السائلة (1،5) ، مما يشير لارتفاع مخاطر عدم التسديد لقروض الائتمان .

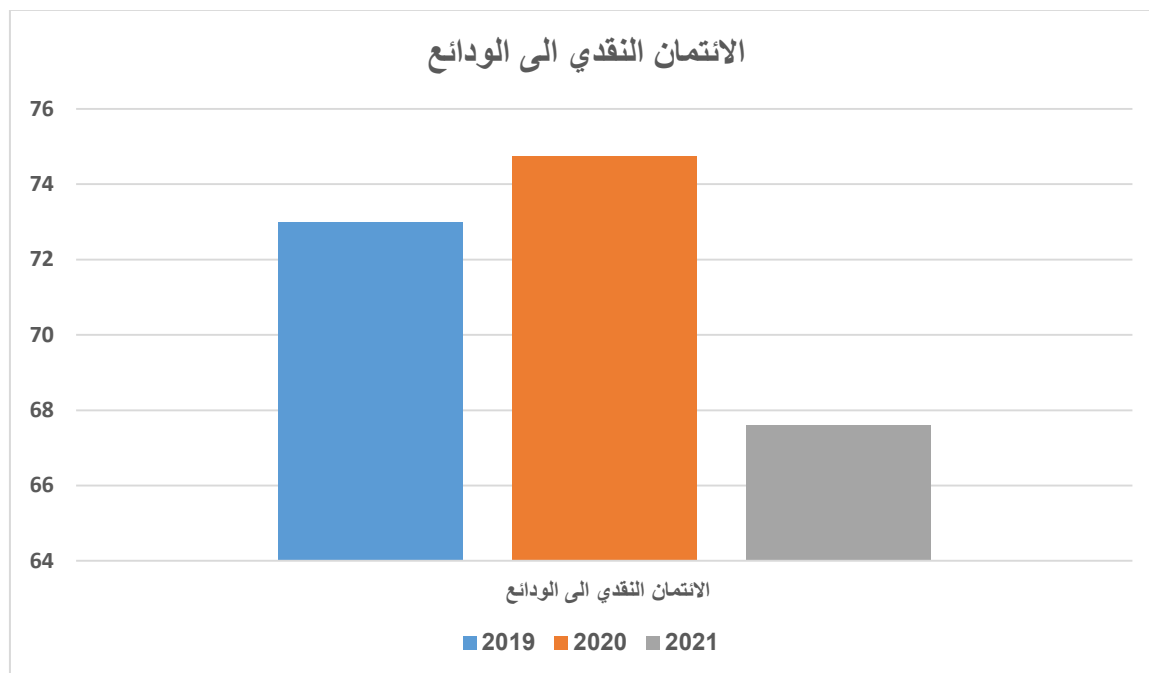
والشكل (6) مؤشر الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

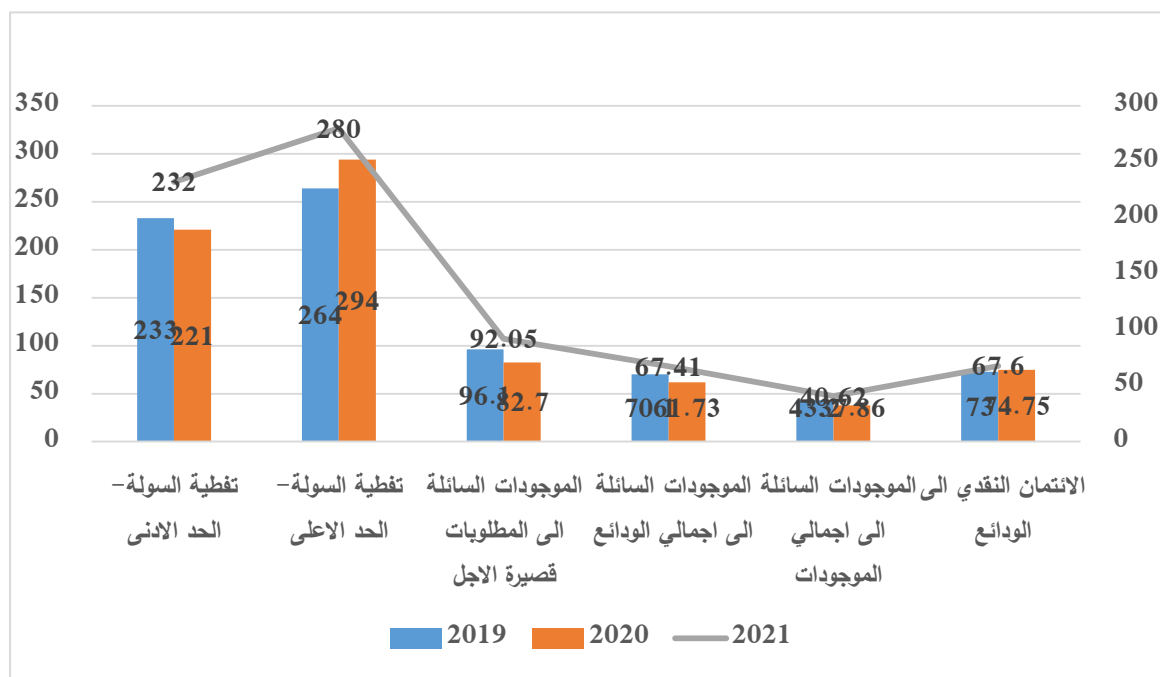
5- الائتمان النقدي إلى الودائع / حدد البنك المركزي النسبة المعيارية لهذا المؤشر والتي يجب ان لا تتجاوز 75% ليعكس قدرة المصرف على توظيف الاموال المتاحة من الودائع ، وجاءت النسب حسب تقرير الاستقرار النقدي للمصارف الخاصة وللسنوات الثلاثة متذبذبة فكانت النسبة الاعلى عام 2020 بلغت (74،65) بمعنى زيادة الطلب على الائتمان بمعدل (1،33) وانخفاض في نمو الودائع البالغ (-1،39) ، اما عام 2019 قد قدرت (73) ، اما عام 2021 فكانت النسبة الاقل والافضل اذ بلغت (67،6) وذلك لارتفاع معدل نمو الودائع بمعدل (16،7) اعلى من معدل نمو الائتمان البالغ (6،1) ، حيث نجد ان المصارف الخاصة متقدمة على المصارف الحكومية في استثمار الودائع ، اما المصارف الحكومية فتحتفظ بسيولة اكثر من المقدر وتقوم بتوظيف منخفض للودائع .وان انخفاض الودائع يعرض المصارف إلى مخاطر الاصول السامة .

والشكل (7) مؤشر الائتمان النقدي إلى الودائع :



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

وفيما يلي توضيح لمؤشر السيولة بكل انواعه والشكل (8) يوضح مؤشر السيولة :

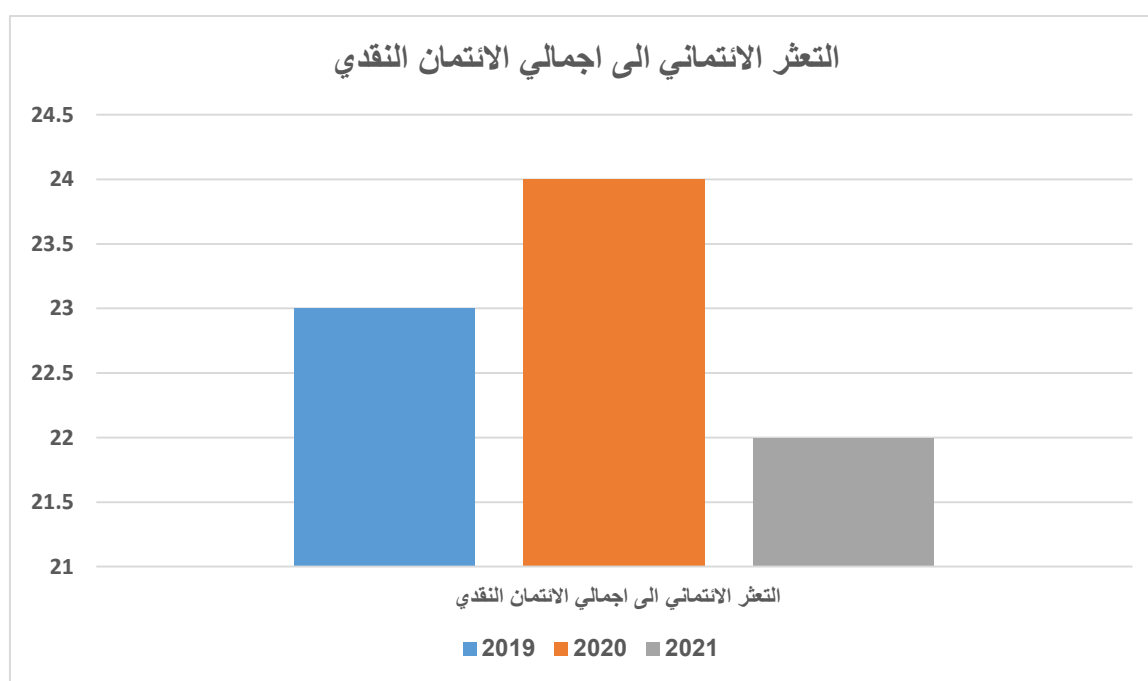


من

اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

ثالثاً / مؤشر جودة الموجودات : لقد اعتمدت الباحثة على هذا المؤشر لاثبات الفرضية الثانية ويتضمن :-

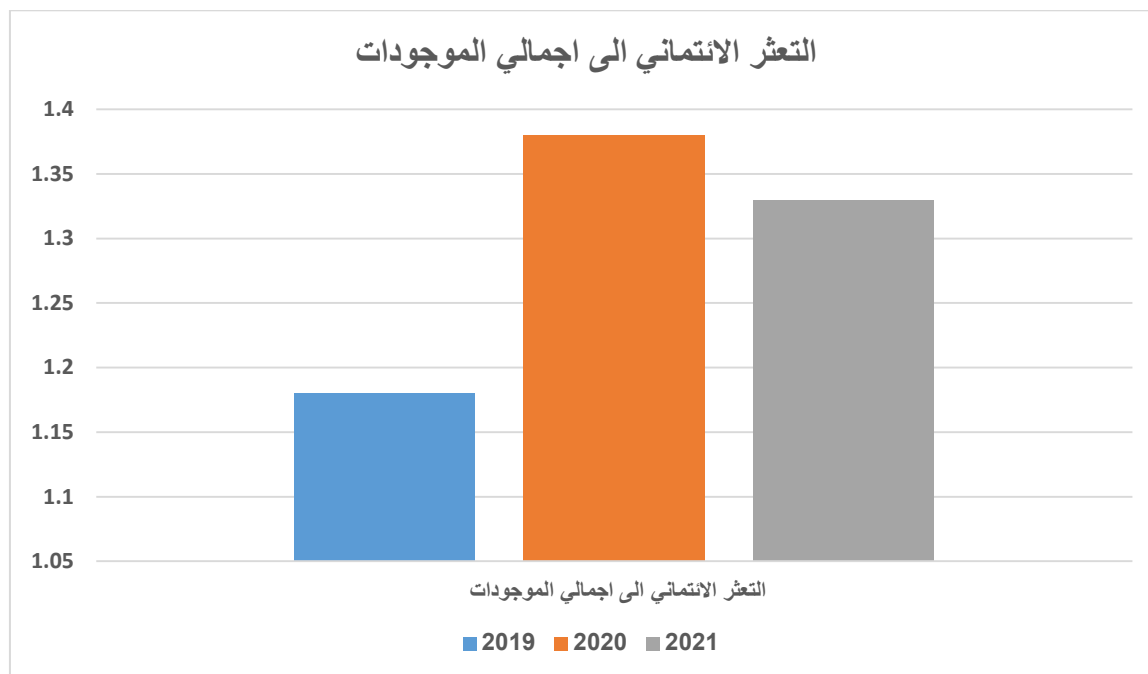
1- نسبة التعثر الائتماني إلى اجمالي الائتمان النقدي / سجل تقرير الاستقرار النقدي نسب منخفضة جداً للتعثر الائتماني لدى المصارف الخاصة تدعوا للقلق لتمييز تلك المصارف باستثمارها للأموال المقترضة ، ويلاحظ من الشكل (9) انخفاض السداد على مدار السنوات الثلاثة (2019 ، 2020 ، 2021) فاعلى نسبة سداد كانت عام 2020 اذ بلغ مقدار السداد (1،9) ترليون وبنسبة 24% ، اما العام 2019 الاقل اذ بلغ مقدار السداد (1،77) ترليون وبنسبة (23%) اما العام 2021 الاقل سداد حيث بلغ مقداره (1،8) ترليون وبنسبة سداد (22%) ، وتشير النسب المنخفضة إلى ان المصارف الخاصة اكثر عرضة للمخاطر والاعسار والافلاس المالي بسبب مخاطر الاصول السامة .
والشكل (9) مؤشر التعثر الائتماني إلى اجمالي الائتمان النقدي :



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

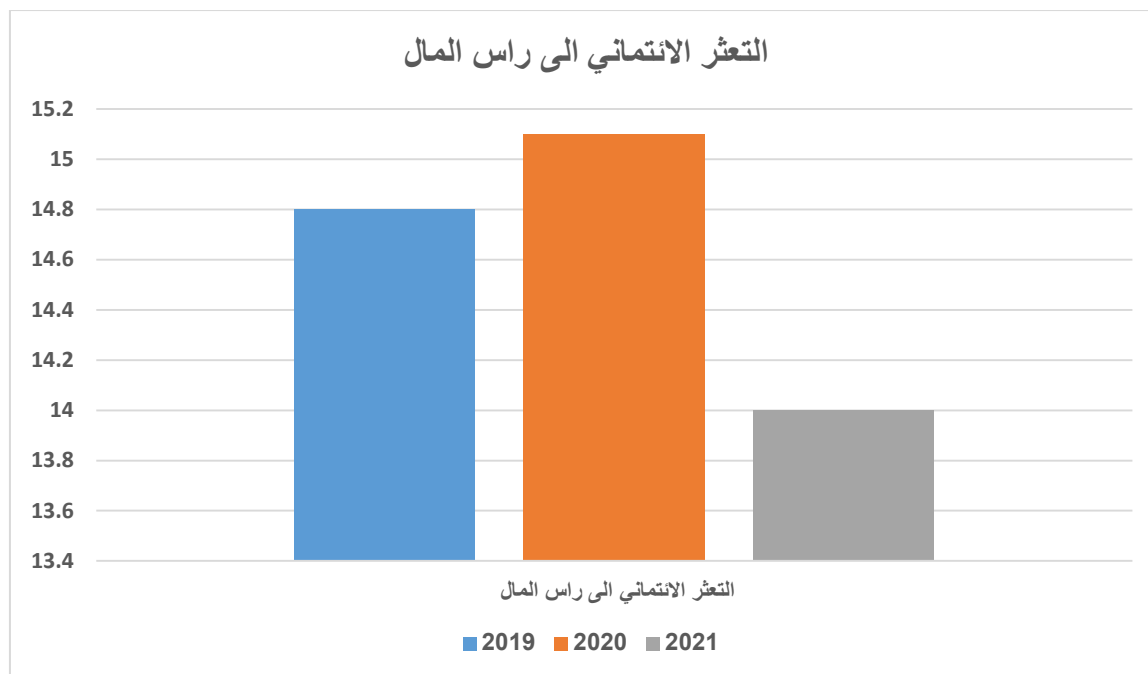
2- **التعثر الائتماني إلى اجمالي الموجودات** / شهدت السنوات 2019 ، 2020 ، 2021 نسب منخفضة جداً للديون المتأخرة السداد (الديون المشكوك في تحصيلها) إلى اجمالي الموجودات مع تقدم السنوات كما موضح في الشكل (10) ، تم اعلان عام 2019 ارتفاع نسبي بسيط في نسبة التعثر الائتماني بمقدار (1،33 %) وذلك نتيجة لنمو الديون المتعثرة بمقدار (15%) مع ارتفاع في اجمالي الموجودات إلى (8%) ، اما عام 2020 سجلت ارتفاع نسبي بسيط ايضا في نسب التعثر الائتماني بمقدار (1،38%) وبمعدل نمو لديونها المتعثرة (7،7%) وارتفاع في معدل نمو الموجودات بنسبة (5،02%) ، في حين سجلت المصارف الخاصة عام 2021 انخفاض كبير في نسبة الديون الائتماني بلغ (1،18%) نتيجة انخفاض في ديونها المتأخرة بمعدل (-1،9%) مع ارتفاع في نمو موجوداتها بمعدل (4،14%) . وان الارتفاع التصاعدي للتعثر الائتماني

والنسب الضعيفة جدا للسداد في المصارف الخاصة يعود ذلك إلى انخفاض قيمة الموجودات وتحولها إلى أصول سامة منخفضة القيمة ولا يوجد سوق لبيعها.
والشكل (10) يوضح المؤشر :

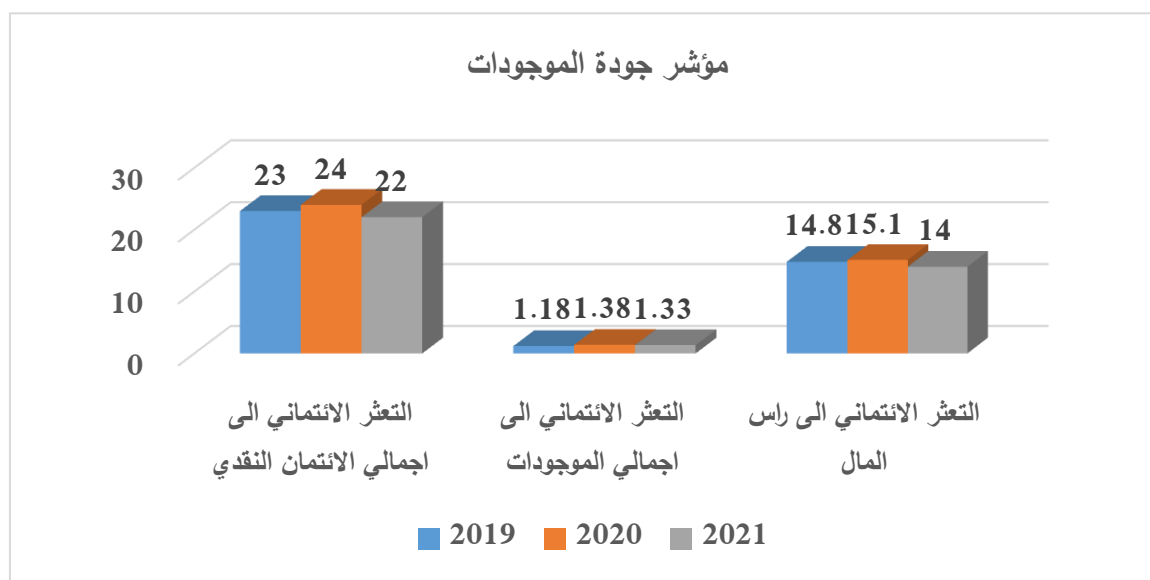


من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

3- **التعثر الائتماني إلى رأس المال / حسب تقرير الاستقرار النقدي الصادر من البنك المركزي كانت نسب التعثر الائتماني (11,5 ، 11,30 ، 10,52) على التوالي وهي نسب منخفضة مع مرور السنوات ، ويشير هذا الانخفاض في التعثر في رأس المال ليس فقط في انخفاض في التعثر الائتماني وانما ايضا ضخامة رؤوس الاموال في المصارف العراقية الخاصة وهو مؤشر لخطورة الاصول السامة المتمثلة بالتعثر الائتماني .**
والشكل (11) يوضح المؤشر :



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

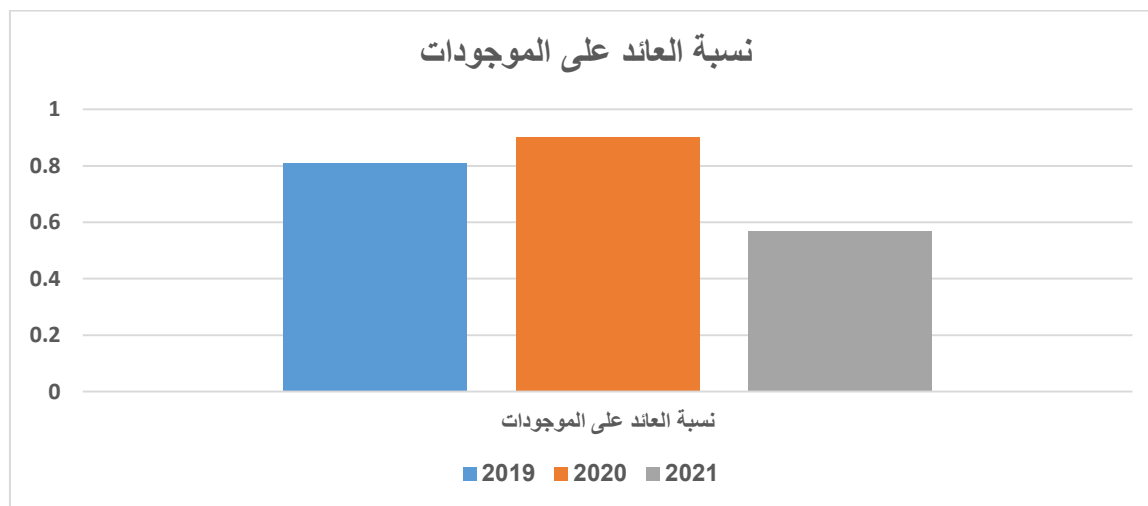


والشكل (12) يوضح مؤشر جودة الموجودات :

من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

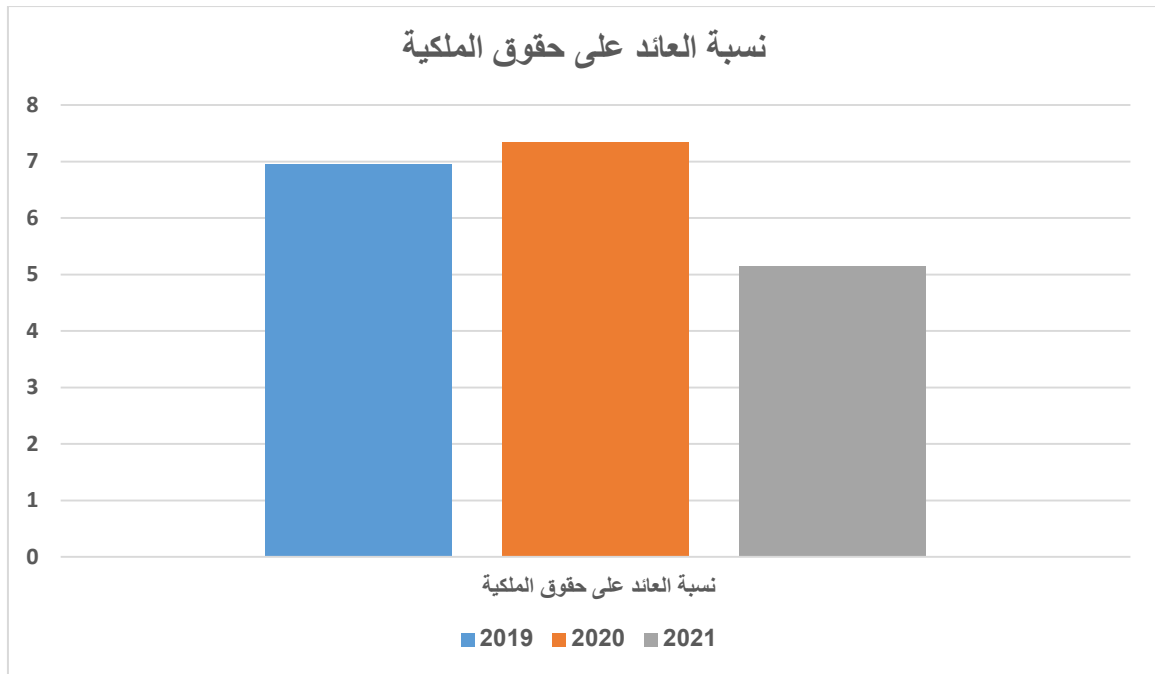
رابعاً / مؤشر الربحية والإيرادات: لقد اختارت الباحثة هذا المؤشر لاثبات الفرضية الأولى ويتضمن :-

- 1- **نسبة العائد على الموجودات:** تشير تقرير الاستقرار النقدي إلى ارتفاع العائد على الموجودات على الموجودات للعامين (0،81% ، 0،90%) على التوالي بسبب ارتفاع الدخل وانخفاض قيمة الموجودات ، ولكنه انخفض العائد بشكل كبير عام 2021 ليصبح (0،057%) بسبب انخفاض صافي الدخل وارتفاع قيمة الموجودات ، علماً ان الجزء الأكبر لهذا الارتفاع إلى تغير صرف العملة العراقية امام الدولار الأمريكي . وهو دليل اخر على تحول الموجودات إلى اصول سامة لا قيمة لها. والشكل (13) يوضح المؤشر :



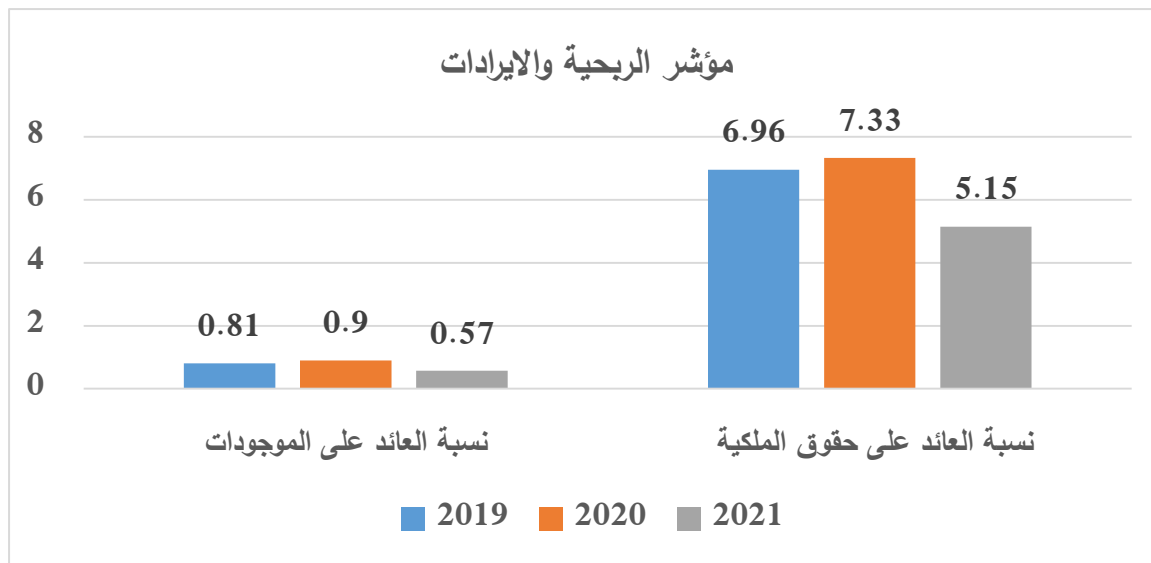
من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والنقدي الصادر من البنك المركزي

- 2- **نسبة العائد إلى حقوق الملكية :** بحسب ما جاء في تقرير الاستقرار المالي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية للعامين (2019 ، 2020) هي (6،96 ، 7،33) بسبب ارتفاع الدخل وانخفاض قيمة الموجودات ولكنه انخفض بشكل كبير عام 2021 لتصبح (5،15) لانخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات (لارتفاع سعر الصرف) العملة الاجنبية . والشكل (14) يوضح المؤشر :



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والتقدي الصادر من البنك المركزي

والشكل (15) يوضح مؤشر الربحية والايادات



من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي والتقدي الصادر من البنك المركزي

المحور الخامس

الاستنتاجات :

- 1- اظهر البحث عن وجود الاصول السامة في المصارف العراقية الخاصة المتمثلة بالتعثر الائتماني من خلال مؤشرات جوده الموجودات في انخفاض قيمة الموجودات وتحولها إلى اصول سامة مما يعني اثبات الفرضيات البحث.
- 2- توصل البحث من خلال مؤشرات السلامة المالية عن وجود الاصول السامة في المصارف العراقية في مؤشر كفاية راس المال والسيولة والربحية والايادات وتعرضها موجوداتها إلى مخاطر الافلاس.
- 3- ان نسبة الاصول السامة مرتفعة جدا وهذا ما يزيد المخاطر على السيولة والربحية والايادات وانعكاس ذلك على الاداء الكلي للمصارف كونه يعطي مركزا ماليا مضلل لكل المستخدمين للقوائم المالية للمصارف .
- 4- الأصول السامة (مثل القروض المتعثرة أو الأصول منخفضة الجودة) تؤدي إلى تدهور جودة الموجودات في المصارف، مما يضعف من استقرار النظام المالي ويزيد من المخاطر التي تواجهها المصارف.
- 5- توصل البحث من خلال مؤشر راس المال إلى تحول الموجودات إلى اصول سامة عند انخفاض راس المال مع ارتفاع في قيمة الموجودات المرجحة للمخاطر في المصارف الخاصة
- 6- توصل البحث ان مؤشر السيولة ومن خلال مقاييسه المختلفة من عدم قدرة المصارف الخاصة على الاحتفاظ بالموجودات السائلة لمواجهة السحب من مودعيها والايفاء بالتزاماتها لتغير قيمة موجوداتها ولتعرضها إلى مخاطر الاصول السامة.
- 7- نجد ان مؤشر جودة الموجودات فمن خلال مقاييسه الثلاثة ان هناك انخفاض في تسديدات المقترضين مما يعرض المصارف إلى مخاطر الائتمان
- 8- اما مؤشر الربحية والايادات فهناك علاقة عكسية بين صافي الدخل وقيمة الموجودات نتيجة لتغير صرف العملة الاجنبية وتحول الموجودات إلى اصول سامة.

التوصيات :

- 1- يوصي البحث المصارف العراقية تطوير أنظمة أكثر فعالية لإدارة المخاطر، ولا سيما تلك المتعلقة بالقروض المتعثرة والأصول السامة، مع تطبيق تقنيات تحليل المخاطر بشكل دوري.
- 2- من المهم تعزيز حوكمة الشركات داخل المصارف لضمان اتخاذ القرارات المالية الصحيحة التي تقلل من التعرض للأصول السامة وتحسن إدارة الموجودات.
- 3- على المصارف التعاون بشكل أكبر مع الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي العراقي لتطبيق معايير صارمة على القروض الجديدة وتقييم الجدارة الائتمانية للزبائن.
- 4- المصارف العراقية بحاجة إلى تنويع موجوداتها وتقليل الاعتماد على القروض عالية المخاطر أو القطاعات ذات المخاطر العالية، مما يقلل من تعرضها للأصول السامة.
- 5- تحتاج المصارف إلى وضع استراتيجيات استباقية لمعالجة الأصول السامة، سواء عبر إعادة هيكلة الديون أو بيع الأصول المتعثرة أو إيجاد شراكات مالية لحل هذه الأزمة.

6- يتوجب على الحكومة العراقية والجهات الرقابية تحفيز الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتقليل المخاطر النظامية التي تؤدي إلى تراكم الأصول السامة، عبر تحسين البيئة الاقتصادية الكلية ودعم القطاعات المنتجة.

المحور السادس / المصادر

أولا / المصادر العربية

- 1- الامام ، صلاح الدين محمد امين ، " استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف " ، مجلة المنصور ، العدد 13 ، 2010 .
- 2- الباشا، عادل صبحي عبد القادر، عمار عبد القادر العاني، اسعد محمد عبد الوهاب، " الابلاغ عن الاصول السامة وامكانية تداولها في الاسواق المالية "، مجلة جامعة جيهان _ اربيل العلمية، اصدار خاص العدد 2 ، ايلول 2018 .
- 3- البنك المركزي العراقي " الدليل الرقابي والضوابط على المصارف التجارية العراقية " بغداد ، 2019 .
- 4- الحمداني ، رافعة ابراهيم ، " التوريد المالي كاداة للتحوط من مخاطر الاعداس المالي لشركات الاعمال / دراسة حالة " ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، مجلد 1 ، العدد 3 ، 2021 .
- 5- الخفاجي ، سمير سهام ، رقية كريم عباس " تحليل واقع ومشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين " مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 26 العدد 117 ، 2020 .
- 6- دلول ، عماد عبدالمحسن ، " اثر استخدام بعض ادوات الهندسة المالية في المخاطرة الائتمانية ، دراسة تحليلية في مصرف امريكا " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 37 ، عدد 99 ، 2014 .
- 7- طلفاح ، احمد " مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي " المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005 .
- 8- عبد الستار، ندى عبد القادر، "استخدام العقود الآجلة لأغراض التحوط: دراسة تطبيقية في شركات الاستثمار المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية "، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 27، اذار 2016.
- 9- عبيد ، رامي ، جمال الجويني ، حبيب عطية ، سائد خليل ، عبدالله سراج ، احمد رجب ، " مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية " ، صندوق النقد العربي ، العدد 21 ، 2023 .
- 10- عنيزة والجنابي ، حسين هادي عنيزة ، على ناظم مهدي الجنابي ، " القياس والافصاح عن مخاطر الاصول السامة لادوات الائتمان في القوائم المالية للمصارف العراقية "، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد 24 ، السنة الثالثة عشر ، 2019 .
- 11- متولي ، احمد باز محمد ، "دور عقود الخيارات المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية في ظل قانون رقم 17 لسنة 2018 "، مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق / جامعة طنطا ، العدد 85 ، 2019 .
- 12- مطر ، محمد ، " ادارة الاستثمارات " ، الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2009.
- 13- مكطوف ، هناء صكر وسرى ضعيم حازم ، " تقييم الاداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 26، العدد 117 ، 2020 .

ثانيا / المصادر الاجنبية

- 1- Aspal, (P. K.), Dhawan, (S.), & Nazneen, A., “ Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks “, International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 9, No. (2), 2019.
- 2- Butera,Ann ,” Mastering the five tiers of audit competency “, the whole person project ,USA , 2016.
- 3- DeYoung, R., Roland, K.P., “Product mix and earnings volatility at commercial banks: Evidence from a degree of total leverage model “. Journal of Financial Intermediation, 10(1), 2001.
- 4- Gregoriou, G. & Pascalau, R. “Financial Econometrics Modeling: Derivatives Pricing, Hedge Funds and Term Structure Models “, Antony Rowe Ltd, UK , 2011.
- 5- Gu , chao ,Guido Meenzio , Randall Wright , Yu zhu ,”Toxic Assets and market freezes “ , JEL classification nos : E30.E44,E52, G14,D53, D83, 2020
- 6- Hirtle, Beverly & Jose A.Lopez ,” Supervisory information and the Frequency of bank Examinations” , Economic policy review, V5,N 1 , 1999.
- 7- House , Christopher I.and Masatlioglu ,Yusufcan “ Managing markets for toxic assets” Journal of Monetary Economics, 70 ,2015 .
- 8- Mendoza , Rufo , John Paolo R.Rivera , “ The effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of rural banks in the Philippines “ , Scientific Annals of Economics and Business , 64 (1) , 2017.
- 9- Mishkin, Frederic .S & Eakins, stanley G,” Financial Markets and institutions “ , Pearson Education ,Inc.7th.ed. U.S.A , 2012.
- 10-Nazir, T., "Analyzing financial performance of commercial banks in India: Application of camel model” , Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, 4(1) ‘ (2010).
- 11-Santoso,wimboh & Batunanggar, sukarela ,” Effective financial system stability Framework ,The SEACEN Centre , Kuala Lumpur. Malaysia. 2007.
- 12- Ugwueze, Sylvanus Anene “Effect of toxic asset on financial performance of commercial banks in Nigeria “Journal of accounting information and innovation, vol.5 ,No.9 september,2019.
- 13- Wilson, Linus, “Toxic Asset Subsidies and the Early Redemption of TALF Loans”, International Journal of Financial Studies 10: 23, 2022. [https://doi.org/ 10.3390/ijfs10020023](https://doi.org/10.3390/ijfs10020023).